

وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزاري رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة القليوبية

عن العام المالي ٢٠٠٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقوانين المعدهله له :

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة القليوبية جلسة ٢٠٠١/١٢/١١ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٢/٣/٣ :

قرارات

- ماده ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة القليوبية عن العام المالي ٢٠٠٠ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٤٩٨٨٩٤,٦٥ جنيه (فقط أربععمائة وثمانية وتسعون ألفا وثمانمائة وأربعة وتسعون جنيهاً وخمسة وستون قرشاً لا غير) ، وجملة المصروفات مبلغ ٤١٤٥٩٣,٢٢ جنيه (فقط أربععمائة وأربعة عشر ألفا وخمسمائة وثلاثة وتسعون جنيهاً واثنان وعشرون قرشاً لا غير) ويبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٨٤٣٠١,٤٣ جنيه (فقط أربعة وثمانون ألفا وثلاثمائة وواحد جنيه وثلاثة وأربعون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠٠٠/١٢/٣١ مبلغ ٧٥٢١٨٤,٦٣ جنيه (فقط سبععمائة واثنان وخمسون ألفا ومانة وأربعة وثمانون جنيهاً وثلاثة وستون قرشاً لا غير) .
- ماده ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

٢٠٠٢/٣/٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

نواب / حسني الديب